رأي القدس

اعدام وحشي آخر

■ اقدمت حكومة نوري المالكي على جريمة اعدام السيدين برزان التكريتي وعواد البندر غير عابئة بالاحتجاجات الشديدة التي سادت العالم رفضاً لمثل هذه الممارسات التي تكشف عن احقاد طائفية دفينة لدى حكام العراق الجدد.

السيد المالكي اراد بهذا التعجيل لعملية الاعدام هذه اثبات أنه زعيم قوي لا يلين امام الضغوط الخارجية، او غضب بعض العراقيين. ولكن القوة ليست في اعدام رجلين في الاسر، وانما في الحكم بطريقة عادلة، وتحقيق الامن للمواطنين، وهو ما فشل فيهما كلياً.

الخبراء في الطب الشرعي اثبتوا ان طريقة تنفيذ حكم الاعدام، خاصة في السيد برزان حسن التكريتي شقيق الرئيس العراقي الراحل، كانت غير مهنية، وغير أخلاقية، لأنه من النادر، في مثل هذه الحالات من الاعدام، فصل الرأس عن الجثة.

الذين نفذوا حكم الاعدام بالرئيس العراقي الراحل صدام حسين تعمدوا اهانته، وتوجيه الالفاظ النابية اليه عند وقوفه امام المشنقة، ورقصوا حول جثمانه، اما الذين اعدموا شقيقه برزان فقد ذهبوا الى ما هو ابعد من ذلك، عندما لم يلتزموا بأبسط الضوابط لكي يكون هذا الاعدام رحيماً، مثلما تنص كل القوانين والشرائع.

ومن المؤسف ان السيدة كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الامريكية ذرفت دموع التماسيح يوم امس عندما اعربت عن عدم رضاها عن عملية اعدام السيد برزان، وحاولت ان تبرئ حكومتها من الوحشية التي ظهرت عليها، تماماً كما فعل رئيسها الشيء نفسه اثناء سؤاله عن اعدام الرئيس صدام. الادارة الامريكية تتحمل المسؤولية الاكبر، لأنها القوة المحتلة التي تحتفظ بالمعتقلين في سجونها، وتستطيع أن تفرض شروطها.

القول بأن الحكومة العراقية التي نفذت الحكم لها قوانينها، وتتمتع بالسيادة، قول مردود على أصحابه، فأي سيادة هذه، وهناك حوالي مئتي ألف جندي اجنبي على أرض العراق، وأي قانون هذا وقد شاهدنا المحاكمة الطائفية في ابشع صورها، وهتافات الطائفيين واضحة للعيان اثناء تنفيذ عملية الاعدام؟

ولعل الموقف الاوروبي لا يقل نفاقاً عن الموقف الامريكي. فقد ادانت حكومات اوروبية عملية اعدام السيد برزان وفصل رأسه عن جسده، وقال رئيس المفوضية الاوروبية جوزيه مانويل باروزو انه يؤيد حملة تقودها ايطاليا كي تعلق الامم المتحدة العمل بعقوبة الاعدام في مختلف انحاء العالم.

أوروبا التي تعارض عقوبة الاعدام كان باستطاعتها ان تمنع تنفيذ هذه العقوبة في حق الرئيس العراقي ورفاقه، بسبب علاقاتها القوية مع الولايات المتحدة، ووجود قوات لها على ارض العراق، ومشاركتها الفعالة فيما يسمى بالحرب على الارهاب، ولكنها لم تفعل اي شيء، لأنها تؤيد باطنياً اعدام الرئيس العراقي، وعندما تحقق لها ما تريد بدأت تتحدث علنا عن ادانتها لتنفيذ هذه العقوبة، ومطالبة الامم المتحدة بمنعها عالمياً.

حكومة السيد المالكي اثبتت مرة أخرى انها حكومة طائفية تحركها الاحقاد والنزعات الانتقامية، ولا تريد أي مصالحة وطنية في العراق، بل تعمل على تعميق الشرخ بين العراقيين، وهذا ليس غريباً عليها، وهي التي شجعت الميليشيات الطائفية وتسترت على فرق الموت.

مزيد من التأملات في المسألة الأخلاقية

ملف الفساد وأزمة النخبة الإسلامية في السودان

د. عبدالوهاب الافندي *

■ تصاعد الجدل في الأوساط السودانية مجدداً حول الفساد المدعوم رسمياً عقب قيام ثلاث صحف سودانية في أواخر الشهر الماضي بنشر تفاصيل حسابات مصرفية أجنبية قالت انها لثلاثة قياديين في الحركة الشعبية لتحرير السودان، الحليف الرئيسي لحزب المؤتمر الوطني في حكومة الوحدة الوطنية التي تتولى الأمور حالياً في البلاد. ولا شك أن نشر هذه الوثائق التي كشفت عن أن هذه الحسابات احتوت على عشرات الملايين من الدولارات لم يكن خبطة صحافية تحققت بجهد الصحف المذكورة، خاصة وأنها نشرت بالتزامن. والمؤكد أن جهات رسمية، وتحديداً أمنية، هي التي زودت الصحف بهذه المعلومات التي تكشف بدورها عن تعاون أمني مع السلطات الكينية التي يبدو أن لها بدورها «حسابات» تود تصفيتها مع أصحاب هذه الحسابات.

وبخلاف ما حدث في نهاية السبعينات حين تسربت أخبار عن أن قائد الجيش في جنوب السودان وقتها وزعيم التمرد السابق الجنرال جوزيف لاغو أودع مليوني دولار غير معروفة المصدر في حساب خاص في الخارج، فإن القوى السياسية في الجنوب لم تطالب بتحقيق في الأمر، ولم توجه الاتهام لمن وردت أسماؤهم في التقرير بالفساد والثراء الحرام، مما يشير إلى أن ما أتاه القوم كان يتم بموافقة وتواطؤ كامل من أعلى المستويات في الحركة الشعبية وحكومة الجنوب. الحركة الشعبية قالت إن الوثائق مزورة واتهمت الحكومة بالابتزاز، مطالبة بتحقيق شامل في الفساد بالبلاد تتولاه رئاسة الجمهورية. ويبدو أن المقصود من هذا المطلب هو نفس المقصود من نشر البيانات عن الحسابات المفترض فيها السرية، ألا وهو ابتزاز وإسكات الطرف الآخر. فقيادات الحركة الشعبية تعرف أن ما تتهم به الحركة الشعبية من فساد لا يبلغ معشار ما يتهم به شريكها في الحكم، وعليه فإن الأمر يشبه بالدعوة إلى التستر المتبادل في شكل تهديد بالفضح المتبادل.

الحديث عن كشف الفساد والمفسدين وفتح ملفات التحقيق يكون ذا مغزى في الحال التي يكون فيها الفساد حالات معزولة، يكون الهدف الأول والأخير منها الإثراء الشخصي. ولكن الأمر يختلف حين يكون الفساد المزعوم جزءاً من بنية النظام أو سياسة حزبية. وفي حال كل من الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني، فإن حالات الفساد المتفشي ليست من هذا النوع الهامشي، وإن كان هذا الفساد بدوره يزدهر في ظل الفساد المنهجي المدعوم رسمياً. أما الفساد الذي يستحق الاهتمام، والمتمثل في قبض العمولات وتوجيه العطاءات والعقود والوظائف للمحسوبين والمقربين، فلا يعتبر في عرف القائمين فساداً، بل واجباً وطنياً وحزبياً، وجهاداً في سبيل القضية، حتى حين يستفيد الفرد ويثرى شخصياً من أداء هذا الواجب، لأن هذا من «الابتلاءات» كما تقول النكتة الدارجة.

بالنسبة للحليفين الحاكمين فإن مثل هذه «الابتلاءات» أصبحت ضرورة أملتها الخيارات التي اتخذت في السابق، خاصة المتعلقة بالحرب. قيادة وتنظيم حركة تمرد مسلحة ليس بالأمر اليسير، خاصة وأن مثل هذه الحركة تواجه القيام بواجبات الدولة (من إعداد وتسليح الجيوش والإدارة والعلاقات الدولية والخدمات) دون أن تكون لها موارد الدولة أو مشروعيتها. وإذا كان هناك اعتقاد شائع تنقصه الدقة بأن حرب الجنوب كانت تكلف الحكومة مليون دولار في اليوم، فإن الحركة الشعبية كانت بالقطع تحتاج إلى عشرات الملايين من الدولارات لإدارة حربها التي استطالت عقدين من الزمان، بدون أن تكون لها موارد سوى ما تجود به الدول الحليفة أو يأتي من أنشطة اقتصادية معظمها غير مشروعة. ومن هنا كان لا بد من إقامة بنية تشرف على النشاط الاقتصادي المطلوب لدعم العمل السياسي، وهي بنية لا بد أن تعتمد السرية والتخفي، كما أن «العاملين عليها» في هذه الحال ينالهم نصيبهم من الفوائد الشخصية.

ومن الممكن أن يقال ان المؤتمر الوطني لم يكن في حاجة إلى الالتجاء إلى مثل هذه الأساليب، لأن وجوده في قيادة الدولة يكفيه مؤونة هذا الأمر. فالدولة هي التي تمول الحرب من مواردها، والدولة أيضاً توفر الوظائف لكوادر الحزب. ولكن الحزب اختار عامداً أن يحتفظ بما يمكن أن يقال انه دولة موازية، تتمثل في قوات الدفاع الشعبي، وبعض الأجهزة الأمنية السرية، وبعض المؤسسات شبه السرية ذات الطابع المزدوج (تجمع بين الطابع السياسي من جهة، والطابع التجاري أو الخيري أو حتى الدبلوماسي من جهة أخرى). ويعتبر الحزب أن مثل هذه الهيئات والمؤسسات والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها هي «عمق استراتيجي»، تساعد الحزب على تشديد قبضته على الدولة، وعلى استقطاب الدعم السياسي، وفي أسوأ الظروف صمام أمان وخط دفاع أخير إذا تعرضت قبضة الحزب على الدولة إلى تهديد ما.

قيادات المؤتمر الوطني لديهم إيمان بالمعجزات السياسية التي يمكن أن يصنعها المال يتفوق أحياناً على إيمانهم بالمعجزات السماوية. ولهم في تهافت قيادات حزبية كثيرة وقبائل من الطبقة المثقفة على موائدهم السلطانية ما يعزز عندهم هذه العقيدة. ولكن هذه العقيدة القارونية أقرب إلى الخرافة منها إلى الحقيقة، إذا لوصدقت لكانت الولايات المتحدة لا تواجه معارضاً واحداً في العراق بعد أن أنفقت هناك في ثلاث سنوات أضعاف كل ما أنفقه حكام السودان منذ أيام بعانخي إلى اليوم. ويزيد المسألة تعقيداً أن القوم ينفقون المال على أنفسهم وعلى من أذعن لهم، ويسرفون في ذلك، مما يجعل المال سبباً للنقمة عليهم لا العكس. ولو اتبعوا سنة العمرين في إيثار الغير على النفس لربما كان الأمر مختلفاً.

هناك سؤال أعمق يتعلق بأخلاقيات التعامل مع المال العام والعلاقة بين المال والسياسة، وهي معضلة تواجه حتى الديمقراطيات الراسخة مثل بريطانيا التي تواجه هذه الأيام فضيحة تتعلق بتمويل الأحزاب. حكومة العمال الحالية جاءت إلى السلطة في عام 1997 بتعهدات مغلظة بالتمسك بنظافة اليد في الحكم بعد فضائح متتابعة واجهها حزب المحافظين تتعلق بالعلاقة غير البريئة بين الحزب وبعض أصحاب المصالح المالية. ولكن حزب العمال وجد نفسه مضطراً بدوره لملأة أصحاب المال، بدءاً من امبراطور الإعلام روبرت ميردوخ، ومروراً بمن هم أقل جاهاً وثراءً ممن وضعت تبرعاتهم السخية الحزب وزعيمه اليوم في قفص الاتهام بدعوى توزيع مقاعد مجلس اللوردات وغير ذلك من الألقاب الشرفية على هؤلاء المتبرعين مقابل ما يجودون به للحزب.

هذا بدوره يقود إلى سؤال آخر أعمق حول علاقة السياسة بالأخلاق، وهو سؤال طرح منذ أيام ابن خلدون مروراً بنيكولو ماكيافيلي وتوماس هوبز، وكان موقف هؤلاء أن السياسة عالم له منطقه الخاص به الذي لا يمكن إخضاعه لمعايير الدين أو الأخلاق. وقد تطور هذا الموقف في الممارسة الديمقراطية الحديثة والعلوم الاجتماعية المرتبطة بها إلى حل وسط، يعترف بأن السياسة هي ميدان صراع المصالح وتوازن القوى، ولكنها يجب أن تكون محكومة بحد أدنى من القيم تتم صياغتها في شكل دساتير أو قوانين أو مواثيق دولية لحفظ حقوق الفرد أو التعايش بين الدول والجماعات. هذا مع وجود فجوة في كل المجتمعات بين القيم المعلنة والتطبيقات المتبعة على أرض الواقع، تصغر في المجتمعات المستقرة التي يسودها الرخاء، وتكبر في المجتمعات التي تفتقد الاستقرار والتوافق بين قطاعاتها.

الانهيار المتكرر للديمقراطية في السودان جاء تحديداً من هذه الفجوة، خاصة فيما يتعلق بتقاذف تهم الفساد، خاصة فيما يتعلق بتوزيع المناصب بدءاً من رئاسة الدولة فما دونها على المحاسيب وأفراد أسر الزعماء بدون مراعاة لأبسط قواعد الكفاءة مما نال من شرعية الحكم. ولكن الفساد المنهجي بلغ حداً غير مسبوق في العهد الحالي، وأصبح جزءاً من التركيبة البنيوية لعمل السلطة. ويعود استمرار وتفشي الفساد إلى أن شريكي الحكم غير ملتزمين بالديمقراطية كمنهج، ويعتمدان خطة شبه عسكرية للعمل السياسي تعتمد على المناورة ونصب الكمائن، والتعامل مع الدولة (سواءً في الشمال أو في الجنوب) لا كمسؤولية ووديعة تجب إدارتها بإحسان قبل إعادتها إلى أصحابها، وإنما كغنيمة يراد الاستئثار بها إلى الأبد.

هذا الوضع يخلق تحديات من نوع خاص أمام مهمة استعادة الديمقراطية والشفافية في السودان، لأن التصدي لهذا الواجب سيعتبر عملاً عدائياً من أطراف السلطة، رغم الشعارات المضمنة في الدستور واتفاقية السلام. وفي ظل ما ذكرناه من ضلوع أطراف المعارضة في أشكال متنوعة من التواطؤ مع الفساد والمفسدين في داخل السودان وخارجه، وفي الحكم وخارجه، فإن التحدي يزداد صعوبة بسبب ضعف طرح المعارضة وعجزها عن طرح أنموذج مغاير في ممارستها وخطابها.

المأساة في كل هذا هي ربط الفساد بالأجندة الإسلامية لدى الرأي العام، وهي قناعة يعززها سكوت الإسلاميين عن الفساد وغيابهم عن ساحة المواجهة معه، مع ولوغ الكثيرين من المحسوبين على التيار الإسلامي في أوحاله بحيث لم يتنزه عن ذلك إلا من عصم ربك أو من حرم وهو راغب. ولا يعتبر لب المشكلة هنا ما أشار إليه د. التجاني عبدالقادر من تحالف مريب بين قيادات الإسلاميين ورجال المال والأعمال، إذ لو كان الأمر كذلك لما اختلفت القضية عن ما يحدث في كل البلدان الرأسمالية من تحالف بين الأحزاب المحافظة والمصالح المالية، أو ما كان معهوداً في السودان من تحالف القطاع التجاري مع الحزب الاتحادي الديمقراطي. فمثل هذا التحالفات لا غبار عليها ما دامت شفافة، وما دام أصحاب المال يكسبونه من الحلال ولا يستخدمونه لإفساد النظام والإضرار بمنافسيهم.

ولكن الأمر هنا تجاوز ذلك إلى أن الدولة أصبحت تصنع طبقة جديدة من الرأسماليين صناعة، وهي طبقة أثرت عن طريق الدولة بترتيبات لم تكن شفافة ولا عادلة، ومن شأن تعميمها أن يدمر أسس الحياة الاقتصادية السليمة. فحتى في النظم الرأسمالية التي تعتمد الاقتصاد الحر، بل تحديداً في هذه الدول، فإن الشفافية والمنافسة الحرة، وعدم تدخل الدولة مباشرة لمصلحة طرف ضد آخر هي من أهم دعائم النظام الاقتصادي.

إذن هناك في تصرف القطاع الأوسع من النخبة الإسلامية ما هو أكبر أثراً وأشد خطراً من مجرد تبني النهج الرأسمالي، لأن تبني النهج الرأسمالي يعني خروج الدولة من السوق، لا أن تصبح بابه الأوحد. هناك تواطؤ في نهج ليس الافتتان بالرأسمالية أكبر آثامه. ولا شك أن سكوت الإسلاميين عن هذه القضية، بل وتواطؤهم وانتفاعهم منها، يشكل خيانة لقيم الإسلام ومنهجه، ويدخل في باب الصد عن سبيل الله، لكونهم قدموا أنفسهم للعالم على أنهم دعاة النهج الإسلامي والأمناء عليه. وهذا يعني أن تصرفاتهم تنعكس بالضرورة على كل من ينادي بتطبيق المنهج الإسلامي، حيث سيقال له: لم تقولون ما لا تفعلون؟

وهذا حديث يطول، ولنا إليه عودة إن شاء الله.

* كاتب وباحث سوداني مقيم في لندن

استراتيجية بوش ومعركة بغداد الكبرى

عوني القلمجي *

■ لا يفيد كثيرا في هذا المجال، الدخول في مناقشات سياسية ولا نظرية أو تحليلية لطبيعة استراتيجية بوش الجديدة، فهي قد شرحت نفسها بنفسها، ولا يفيد ايضا الانزلاق في التفاصيل وشرح ما هو واضح وبين حول أهداف امريكا من غزو العراق، فقد اصبحت مفهومة ولا تدع مجالا للشك، سواء القريب منها والمتمثل في السيطرة على ثروات العراق واهمها النفط، أو البعيد منها والمتمثل في حماية الكيان الصهيوني وتصفية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني للوصول الى بناء الشرق الاوسط الكبير واقامة الامبراطورية الكونية. فنحن اليوم امام مواجهة ومعركة فاصلة يسعى كل طرف فيها الى تحقيق الانتصار، على الرغم من الفارق بين مشروعية المقاومة وعدوانية المحتل. وفي هذا السياق فان استراتيجية بوش الجديدة، كما نراها، ليست استعراضية هذه المرة، كما كان الحال في المرات السابقة. فزيادة عديد القوات الامريكية بواحد وعشرين الف جندي، هي رسالة واضحة تشير بكل تأكيد على اصرار الادارة الامريكية وليس بوش وحده، على رفض الانسحاب وتجنب الهزيمة اذا عز الانتصار. يضاف الى ذلك ان هذه الزيادة لا تنحصر اهدافها في اعادة احتلال بغداد ومحافظة الرمادي على وجه الخصوص، وانما هي بداية لمعارك فاصلة ضد المقاومة العراقية من اجل القضاء عليها، بعد ان جرى الاعداد لها من جوانب عديدة. وكل ادعاءات بوش حول انهاء أو ضرب الميليشيات التابعة لايران والحكومة او لانهاء العنف الطائفي او غيرها من التعابير هي ادعاءات باطلة ومزيفة.

هذا لا يعني ان المقاومة العراقية وقياداتها الحكيمة غافلة عما يجري، فهي قد أعدت العدة لمواجهة هذه الاستراتيجية الدموية، مما سيجعل المعارك القادمة معارك فاصلة بالنسبة لها وللشعب العراقي ايضا، خاصة وان المقاومة لديها قناعة راسخة بان المعركة ستكون طويلة ومضنية، كون مصالح امريكا الحيوية في العراق ومستقبل مشروعها الامبراطوري الكوني، يمنعها من قبول الهزيمة بسهولة. وهذا بالضبط ما اجبر بوش على ان يفكر، لاول مرة، بعقلانية وبعيدا عن الغطرسة والعنجهية التي اتصف بها، ويعترف بالاخطاء ويتحمل مسؤوليتها لوحده، ويعترف ايضا باحتمال الهزيمة ليضع كل الامريكيين امام الامر الواقع ويجبرهم على دعم استراتيجيته مستغلا حرصهم شعبا وحكومة على تجنب الهزيمة او على الاقل حفظ ماء وجه امريكا البشع، ودعونا من تصريحات الديمقراطيين وغيرهم التي ابدوا فيها تحفظاتهم على استراتيجية بوش الجديدة، فمثل هذه الخلافات تظهر عادة للعلن جراء الطبيعية الليبرالية للمجتمعات الرأسمالية وخاصة في المسائل المصيرية، وبالتالي فما ان تبدأ معركة بغداد الكبرى قبل اي معركة اخرى، سنجد الجميع وقد وقفوا صفا واحدا وراء بوش. واذا لم يكن الامر كذلك فالاحتياط واجب.

لنلاحظ جيدا ما يلي ونأخذ ذلك بنظر الاعتبار. فبوش هدد حكومة المالكي اذا لم تف بالتزاماتها وتذعن لخطته الهجومية التي من المتوقع ان تبدأ قريبا، وربما قبل وصول القوات الاضافية. كذلك هدد الحكيم في اتصال تلفوني معه ان لم يضع مصالح امريكا فوق مصالح ايران. وبحسب السفير خليل زادة، الذي ابلغهما ان صبر امريكا قد نفد، فان كليهما قد استاجب للطلب. ثم اصدر بوش اوامره الى جلال ومسعود اللذين لا يرفضان اي طلب لولي النعمة، بزج ميليشيات البشمركة في معركة بغداد الكبرى. اما الصدر وجيشه فانه سينتهي لان يكون جزءا من قوات الحكومة ومليشياتها المسلحة، على عكس ما يظن البعض بان الصدر سيكون اول المستهدفين. اذ ان الصدر قد خدم الاحتلال وكرسه من خلال تحويل جيشه الى رأس حربة في الاحتراب الطائفي من جهة، ودخوله فيما يسمى بالعملية السياسيه من جهه ثانية وتحالفه الوثيق والقوي مع رأس الحكومة العميلة للاحتلال نوري المالكي من جهة ثالثة. اما على المستوى العربي والاقليمي فقد هدد بوش وبلغة حادة وواضحة، مصر والاردن والسعودية ودول الخليج بقوله «ان هزيمة امريكا في العراق ستحوله الى بؤرة للمتطرفين مما سيشكل تهديدا استراتيجيا لبقاء تلك الدول». ولهذا الغرض ارسل وزيرة خارجيته كوندوليزا رايس، داعما مهمتها باتصالات تلفونية مطولة مع حسني مبارك وملك السعودية والاردن، ابلغهم خلالها ان ايران تجاوزت حدود الاتفاقات المبرمة في السر والعلن. وانه يريد استعادة مكانة السنة في العملية السياسية، والا احرقت نار ايران الطائفية بيوتهم الخشبية المهترئة. لذا لم يكن من قبيل الصدفة ان ينتفض سمسار امريكا مبارك ليهاجم ايران دون سابق انذار. بالمقابل لم يستثن بوش تركيا من هذا التوجه مقابل بقاء كركوك خارج اطار محمية جلال ومسعود.

اما ايران وما ادراك ما ايران، فانه يخطئ من يظن ان خروجها عن التزاماتها كاملة تجاه مشروع الاحتلال سيؤدي الى مواجهة بينها وبين الولايات المتحدة. وليس تهديد بوش بضرب ايران وانهاء نفوذها في العراق سوى ذر للرماد في العيون. فهو من جهة يهدف الى الحد من تجاوز حصتها التي استحوذت عليها على حساب الاخرين ممن يدعون تمثيل السنة في العملية السياسية ومن جهة اخرى الى تشجيع تلك الدول العربية على الانخراط في هذه المعركة، كل حسب قدرته واستطاعته، خاصة في المجالين السياسي والاعلامي، ومن ثم دفع بعض القوى المناهضة للاحتلال الى الدخول في العملية السياسية او في مصالحة مع الحكومة.

في هذا الاطار كله تدخل التغييرات العسكرية والسياسية التي اجراها بوش على طاقمه في العراق، فيما يخص اثنين من كبار القادة العسكريين هما الجنرال جون أبي زيد قائد القيادة الأمريكية الوسطى المشرفة على ادارة العمليات العسكرية في العراق وأفغانستان، والجنرال جورج كيسي قائدا القوات الأمريكية في العراق. ليخلفهما اثنان من اكثر القادة العسكريين المؤيدين لخطط بوش في تحقيق الانتصار وهما ديفيد بتريوس والادميرال فالون. أما على الصعيد الدبلوماسي فقد حل رايان كروكر الذي شغل منصب سفير امريكا في العراق في السبعينات وهو يتقن اللغة العربية وحبك المؤامرات في ان معا محل زلماي خليل زادة.

اذا نجح بوش في مسعاه وهذا محتمل جدا، فان معسكر الاحتلال داخل العراق يكون قد توحد وتوحدت معه الدول العربية المعنية وكذلك الدول الاقليمية. مما يتطلب توحيد معسكر المقاومة العراقية عسكريا وسياسيا واعلاميا. الامر الذي يفرض على قيادة المقاومة العراقية اعلان النفير العام مترافقا بفتح حوار فوري مع جميع القوى المعادية للاحتلال ومطالبتها علنا بان تحسم امرها وتنهي حالة التردد والوقوف بين المعسكرين وتحميلها المسؤولية التاريخية اذا رفضت الاستجابة لهذا المطلب النبيل. ولكي تأخذ هذه المبادرة مداها الصحيح فالمقاومة العراقية وقياداتها مطالبة، في نفس الوقت، بالاسراع في اعلان وحدة فصائلها العسكرية تحت قيادة مشتركة والعمل على اقامة الجبهة الوطنية العريضة واعلان قيادة سياسية موحدة تحت برنامج سياسي مشترك اساسه تحرير العراق واقامة النظام الديمقراطي التعددي. ليس هذا فحسب وانما اصبح من الواجب التحرك عربيا ودوليا رغم صعوبة هذه المهمة، والمقصود هنا، دعوة كل الاحزاب والقوى العربية والدول المؤيدة للمقاومة او التي تقف ضد سياسات امريكا العدوانية، لتحمل مسؤولياتها، لان المعركة التي تخوضها المقاومة العراقية ضد امريكا وحلفائها هي معركتها ايضا. فمازالت لدى القوى في العالمين العربي والدولي امكانات ليست قليلة ويمكن توظيفها في هذه المعركة الفاصلة واي تلكؤ في هذا المجال سيزيد من حجم الخسائر لتحقيق الانتصار المنشود.

نعم لقد فشل بوش في السابق وسيفشل لاحقا بكل تأكيد، لكن ذلك لن يتحقق هذه المرة بذات السهولة على الرغم من شهادات قادة عسكريين ومحللين سياسيين وخبراء ابدوا خشيتهم من استراتيجية بوش الجديدة واحتمال فشلها. فمعظم هذه الشهادات لم تكن نزيهة او ذات طابع مهني، بقدر ما هي شهادات ذات ابعاد سياسية داخلية وشخصية ويعود بعضها الى معركة الانتخابات الرئاسية القادمة. ومع ذلك فهذه الشهادات ليست سوى وجهات نظر لا ترقى الى الادلة القاطعة. وحتى المعارك البطولية والفدائية والشجاعة التي خاضتها قوات المقاومة في شارع حيفا والعديد من المناطق الاخرى في الشواكة والمشاهدة والكرخ وحي الجامعة، لا تعطينا الحق بان ننام على وسادة من حرير، ونستدل منها على انها مقدمة لهزيمة الامريكين الساحقة في معركة بغداد الكبرى. فالامر يحتاج من المقاومة الى تدبير عسكري وسياسي واعلامي أبعد مدى مما هو متحقق.

بوش لا تهمه دماء العراقيين ولا حتى الامريكيين بقدر ما يهمه حكم التاريخ بانه أنهى ولايته الثانية والاخيرة بانتصار ولو محدود. انه رجل مجبول على الشر واراقة الدماء، كما وصفه رئيس الوزراء اللبناني الاسبق سليم الحص بانه مجرم سفاح، ورمز الارهاب في العصر الحديث، يمارس القتل بابشع صورة ويهتك ابسط مفاهيم القيم الحضارية والانسانية. واذ أثنى على كلمات رئيس وزراء لبنان الاسبق سليم الحص على هذه الاوصاف التي خص بها بوش، اضيف بان هذا الرجل لم يكتسب هذه الصفات بالصدفة، وانما اكتسبها بالوراثة، فهو اسوأ خلف لاسوأ سلف. فالولايات المتحدة لم تقم الا على الاشلاء، من الهنود الحمر، الى سود افريقيا، الى الامريكيين الجنوبيين، الى هوريشيما ونغازاكي الى فيتنام ودول الهند الصينية، الى يوغسلافيا، الى افغانستان والى العراق حيث القت قواتها عام 1991 نارا تعادل ست مرات القنابل التي القيت على المدن اليابانية ثم تابعت سياستها الجريمة عبر حصار الثلاثة عشرة عاما الذي قضى على مليوني عراقي قبل ان يعود جيشها وعملاؤها الى احتلال البلاد وابادة العباد وتدمير الحضارة والاقتصاد والثقافة ومؤسسات الدولة. لذا علينا ان نتوقع لجوء بوش الى استخدام الاسلحة المحرمة في المعارك القادمة وهدم المدن على رؤوس ساكنيها.

شعب العراق وشعوب العالم تتطلع الى المقاومة لتتخذ الوسائل وتوظف الامكانات الكفيلة بتحقيق الانتصار المنشود والحاق الهزيمة بامريكا على ارض العراق، وازعم ان المقاومة قد ادركت طبيعة المعركة القادمة وقساوتها وانه ستكون عند مسؤولياتها التاريخية، خاصة وانها خبرت اساليب العدو وخططه الى جانب حيله والاعيبه ومؤامراته الخسيسة. ونحن بدورنا نتطلع الى القوى المعادية للاحتلال باتخاذ قرارها المنتظر والتحرك الان وليس غدا، باتجاه معسكر المقاومة علانية وفي وضح النهار، فلا تكتفي باصدار بيانات الشجب والتنديد. واخص بالذكر هنا هيئة علماء المسلمين والتيار الخالصي والتيار القومي. وأي مراهنة اخرى لهذه القوى او غيرها على انهاء الاحتلال عبر دول عربية او امم متحدة هي مراهنة لا اساس لها ولا سند. حتى المشاركة فيما يسمى بالعملية السياسية او تعديل دستور، لن تحقق لها سوى مكاسب فئوية ضيقة تضر بكل تأكيد بعملية تحرير العراق، ترى هل ستلبي المقاومة العراقية وقادة هذه القوى الوطنية هذا النداء، ونرى المقاومة تخوض معركتها الفاصلة والشاملة وهي موحدة عسكريا وسياسيا واعلاميا، لنشهد رايات التحرير وقد غطت سماء العراق؟

الايام القادمة ستجيب على هذا السؤال.

* كاتب من العراق

دول الخليج تمول الحروب الامريكية

د. محمد صالح المسفر

■ استراتيجية جورج بوش الجديدة التي اعلنها في الاسبوع الماضي بشأن العراق تدعو لمزيد من القلق وعدم الاستقرار في المنطقة وخاصة اقليم الخليج العربي، انها استراتيجية امنية وليست استراتيجية لمواجهة مشكلة سياسية في الاصل التي اتى بها الاحتلال. هذه الاستراتيجية اربكت المنطقة بكاملها الامر الذي دعا وزير خارجية دولة قطر الى الجهر بالقول: «(...) وبدلا من ان تتشاور الادارة الامريكية مع دول المنطقة في سبيل البحث عن مخرج للازمة راح الرئيس بوش يقرر بمفرده سياسة بمعزل عن دول المنطقة وفرض على الجميع الالتزام بها. وهي سياسة لا تجدي نفعا».

الرئيس بوش الاب والابن استخدما هذه الدول منذ مطلع تسعينات القرن الماضي لتنفيذ سياستهم الظالمة في المنطقة دون عناء، وحاول بعض اعوان بوش الاب تجاوز هذه الدول في الشأن العراقي (بيكر ـ وهاملتون) واشراك ايران بدلا منهم وتشكل هذه الدبلوماسية اكبر صفعة لحلفاء امريكا من الخليجيين الذين يتسابقون على استرضاء الادارة الامريكية راس الشيطان الاكبر.

لا جدال بان الرئيس الامريكي يتعامل مع دول مجلس التعاون الخليجي بتعال واحتقار وعليهم ان ينفذوا اوامره والا فان انظمتهم الى زوال بما في ذلك الاردن ومصر وهذه كلماته «ان هزيمة امريكا في العراق ستعني انهيار دول مثل مصر والاردن والسعودية ودول الخليج».

انه يريد من مصر ان تستخدم ما تبقى لها من دور سياسي واعلامي في المنطقة وتشغيل قوتها البشرية لصالح الاستراتيجية الامريكية الجديدة ولم يمض على خطاب بوش التهديدي للعرب ساعات الا وانطلق حسني مبارك حاكم جمهورية مصر على وسائل الاعلام المصري محذرا ايران من اي تدخل مباشر في العراق ونحن نؤيده ونثني عليه، لكن نريد ان نذكره بانه لم يقل كلمة واحدة عن وجود جحافل الجيش الامريكي الذي يحتل العراق وكذلك الجيش البريطاني وجحافل المرتزقة الذين جندتهم الادارة الامريكية للعبث بالعراق وامنه واستقلاله وحريته.

اما الدور المطلوب من دول مجلس التعاون الخليجي فهو تمويل استراتيجية بوش العدوانية على العراق وخاصة حركة المقاومة الوطنية العراقية واتباع الفقه السني، ان هذه التكلفة المطلوب من دول الخليج تحملها نيابة عن الحكومة الامريكية تقدر بمليارات الدولارات والتي يرفض الكونغرس الامريكي تمويل حروب الرئيس بوش بعد ان سيطر الحزب الديمقراطي على السلطة التشريعية.

هذا الدور المطلوب من الخليجيين له سوابق بني عليها، فهذه الدول ساهمت في تمويل حروب الادارة الامريكية من فيتنام في حقبة الستينيات من القرن الماضي الى محاربة الشيوعية في اوروبا وافريقيا وافغانستان وامريكا اللاتينية، ان التاريخ يعيد نفسه، فلقد عجز الرئيس الامريكي رونالد ريغان عن تمويل الحرب ضد حكومة نيكاراغوا اليسارية في ثمانينات القرن الماضي لان الكونغرس رفض تمويل تلك الحرب القذرة كما سموها انذاك، فاستعين ببعض من دول الخليج لتمويل حرب الرئيس ريغان فكان له ما اراد.

ولم يعد الامر سرا على احد ان معظم هذه الدول ساهمت في تدمير العراق واحتلاله امريكيا ماديا وعسكريا وتمويلا واعلاميا وعليها الان انقاذ الرئيس بوش من المأزق في العراق بعد ان اشتدت الحملة عليه داخليا وخارجيا. لقد جاء الان مهددا متوعدا هذه الدول بانها اذا لم تقدم له كل ما يريد فلا مستقبل لهذه الانظمة اطلاقا.

نذكر ولاة الامر فينا نحن العرب بان الرئيس بوش الابن يعيش آخر حقبته السياسية مهددا من داخل بلاده بالعزل الدستوري، وهو فاقد المصداقية في اوروبا، وهو مرفوض في كل دول العالم الثالث فلا تعطونه مقومات القوة ليعبث بكم وبأنظمتكم وبسيادة اوطانكم، احتل العراق ودمره، واليوم يسلم مقاليده للايرانيين وانتم تشهدون، وجنود يلاحقون اهل السنة وابادتهم تحت ذريعة محارب، وهذه فلسطين يعبث بها الصهاينة والامريكان وعملاؤهم وانتم تتفرجون.

ما هو المطلوب منكم للحيلولة دون استبداد بوش الابن بكم؟

ليس بأكثر من العودة لشعوبكم وجعلها سندا لكم في مواجهة اعداء امتنا وحماية لكم من تسلط البغاة المعتدين ولكم في التاريخ عبر وابرزها فنزويلا. بوش وجنوده وعصابة الحكم الحاقدة في العراق يجتثون اهل السنة من العاصمة بغداد. ويعزلون قرى ومدن الانبار باسلاك شائكة وحقول الغام لا يدخلها ولا يخرج منها الانسان الا بشق الانفس بينما العصابات الصفوية الحاقدة تصول وتجول في كل انحاء العراق مسلحة محمية من قبل جيوش الاحتلال فلا تستجيبوا لتهديدات الرئيس الامريكي واعلنوا رفضكم لاستراتيجيته الخبيثة، وانتم الاعلون.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741ـ0208 (6 خطوط)ـ
فاكس: 8902 741ـ0208 أو 7637 748ـ0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 723152(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 420 57364 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith,